المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي للتحليل الاقتصادي الكلي

يدرس الاقتصاد الكلي واقع الاقتصاد الوطني و تطوره خلال فترة زمنية معينة قصيرة أو طويلة و يتناول بالتحليل مسائل اقتصادية هامة مثل الازدهار الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي، الناتج الاقتصادي الكلي من السلع والخدمات ونمو هذا الناتج ،الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التضخم و البطالة و نمو كل منها، ميزان المدفوعات، معدلات الفائدة، معدلات صرف العملة...الخ.

ولا تخفى أهمية موضوعات الاقتصاد الكلي لصناع القرار في الحكومة وفي الإدارات الحكومية المختلقة كما لا تخفى أهمية هذه الموضوعات للطالب الجامعي و حتى للشخص العادي، والحقيقة أن الاقتصاد الكلي يعتبر من أكثر الموضوعات صلة بمعيشة الأفراد و بواقع حياتهم ونشاطاتهم المختلفة، فمن منا لا يهتم بالعمل و البطالة و الأجور الأسعار و التضخم ومعدلات صرف العملة ومدى توفر المنتجات الاستهلاكية و بفرص الاستثمار و بأسعار الأسهم.

الاقتصاد الكلي هو ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذي يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تحدد مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الحالة الاقتصادية للدولة. وكلمة **Macro** هي كلمة يونانية تعني "كبير" فالاقتصاد الكلي هو دراسة الكليات الاقتصادية – أو التجميعات الاقتصادية **Aggregates** – في المجتمع. وأهم هذه التجمعات التي تحدد مستوى رفاهية المجتمع هي الثروة، الناتج، الدخل،البطالة، التجارة الدولية والتضخم.

كل هذه التجميعات تشترك في خاصية أن كل منها عبارة عن قدر تم الحصول عليه عن طريق التجميع من القطاع العائلي ومنشآت قطاع الأعمال. فما يعنينا في الاقتصاد الكلي مثلا هو الدخل القومي. فنحن لا نهتم في دراسة الاقتصاد الكلي بدخل فرد – مستهلك مثلا – معين. وإنما اهتمامنا هو بمجموع دخول عوامل الإنتاج الموجودة في المجتمع كله – أي الدخل المحلي. وكذلك، لا يكون اهتمامنا هو بتعطل فرد معين عن العمل إنما اهتمامنا، في دراسات الاقتصاد الكلي، هو بالعدد الكلي للمتعطلين في الاقتصاد القومي. ولماذا – مثلا – يكون هذا العدد أعلى في بعض السنوات عنه في سنوات أخرى. وكيف أن بعض الدول تنجح في جعل عدد المتعطلين فيها عددا محدودا بالنسبة لمجموع سكانها. وبالمثل أيضا، فإننا نهتم في دراسات الاقتصاد الكلى بالمستوى العام للأسعار – أو ما يسمى بالأسعار الكلية – وليس بأسعار سلع معينة. وعما إذا كان هذا المستوى العام للأسعار – الذي هو متوسط مستوى أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع – يرتفع أو ينخفض وما هو سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض.

والاهتمام بالاقتصاد الكلي واضح، ذلك لأن حالة الاقتصاد الكلي تحدد متوسط ما تستطيع العائلة إنفاقه وعما إذا كانت هذه العائلة وضعها الاقتصادي سيتقدم أم سيتخلف، ولذلك كان من السهل على الفرد العادي أن يهتم بالاقتصاد الكلي خاصة أن موضوعاته دائما مطروحة للنقاش في الصحف وعبر برامج الإذاعة والتليفزيون.

سنعالج في هذه المحاضرة الأولى المفاهيم الأساسية المتعلقة بعلم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، من خلال تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الكلي والفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ونعرج على أساليب التحليل الاقتصادي الكلي، وبناء النماذج الاقتصادية وفي الأخير نتطرق إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الكلي

1. مصطلح الاقتصاد الكلي: استخدم مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة سنة 1933م من قبل الاقتصادي **Frish** ، و تتكون من كلمة **MACRO** و التي أخذت من اليونانية من كلمة **MAKROS** و تعني كبير و كلمة **ECONOMICS** و تعني اقتصاد أي (الاقتصاد الكبير) و الذي أصطلح على تسميته فيما بعد بالاقتصاد الكلي.

و لم يحتل الاقتصاد الكلي مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي إلا في منتصف الثلاثينات(1936) عندما قام الاقتصادي الإنكليزي "**جون ماينرد كينز**" بنشر كتابه "**النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود**" و الذي أعتبر أهم تحليل منظم جاء بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى أزمة الكساد العالمي (1929-1933).

2. الفرق بين الاقتصاد الكلي و الجزئي:

1.2 الاقتصاد الجزئي: يهتم الاقتصاد الجزئي بتحليل و دراسة تصرفات المستهلك و المنتج باعتبار أن كمية الموارد المتاحة محدودة، وذلك بهدف فهم عملية صناعة القرار و فهم كيفية تفاعل المشتري مع البائع،و التي بدورها تحدد كمية العرض و الطلب مما يؤدي إلى تغير أسعار الإنتاج بالنسبة إلى الإنتاجية.

و بهذا يقوم الاقتصاد الجزئي على دراسة الوحدات الاقتصادية الفردية مثل سلوك المستهلك و المنتج و السوق ويركز على وحدات القرار الاقتصادي الصغيرة و يدرس النظريات الاقتصادية الجزئية التي تتناول أثمان و أسعار السلع وغيرها.

2.2 الاقتصاد الكلي: يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة سلوك الاقتصاد ككتلة واحدة، حيث يقوم بدراسة اقتصاد الدولة ككل أو دراسة القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد مثل قطاع المستهلكين، و القطاع الحكومي و قطاع الأعمال و القطاع الخارجي من صادرات و واردات ، كما يركز التحليل الاقتصادي الكلي على الظواهر الاقتصادية الكلية مثل المستوى العام للأسعار، التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي و غيرها...الخ.

ومع أنه منذ سنة (1930) والنظرية الاقتصادية قد قسمت إلى جزئين : نظرية اقتصادية جزئية ونظرية اقتصادية كلية – وأصبح معروفاً – كما سبق أن أشرنا – أن الاقتصاد الجزئي يهتم أساسا بدارسة الوحدات الاقتصادية الفردية : العائلات ، المنشآت ، وهيكل الصناعة ، والاقتصاد الكلي يهتم بالوحدات الاقتصادية الكبيرة : التضخم، البطالة ، المستوى العام للأسعار، الناتج المحلي، النمو الاقتصادي ، وبالرغم من أن هذا التقسيم أصبح مطبقا ومعروفا إلا أن الحدود بين الاقتصاد الجزئي و بين الاقتصاد الكلي غير واضحة تماما .

فاقتصاديو الجزئي يدرسون التجميع الاقتصادي **EconmicAggregation** والوحدات الكبيرة ذلك لأن الصناعات إنما هي تجميع للمنشآت. و اقتصاديو الكلي حاليا يدرسون السلوك الرشيد **Rational Behavior** والتوقعات الرشيدة **Rational Expectation** وهي موضوعات تعتبر جزءا من الاقتصاد الجزئي التقليدي. وهناك الكثير من التداخل بين الجزئي والكلي الذي يمكن أن نشير إليه: فالاقتصاد الكلي يدرس آثار اتحادات العمال على التخلص المتبادل (المقايضة) بين البطالة والتضخم. والاقتصاد الجزئي يدرس أثر السياسات النقدية على سلوك المنشأة وهكذا.

ولكن السبب الرئيسي في الفصل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي إنما هو أعمق من ذلك. فنتائج الاقتصاد الكلي لا يمكن استنتاجها من تجميع أساسيات الاقتصاد الجزئي. ولذلك كان على الباحثين أن ينظروا إلى فرعي النظرية الاقتصادية .

ثانياً: أساليب التحليل الاقتصادي الكلي

يمكن التمييز بين أربعة أساليب للتحليل الاقتصادي كمايلي:

1. الأسلوب الوصفي Descriptive: بحيث يقوم هذا الأسلوب على وصف الظواهر الاقتصادية و إظهار علاقتها بالظواهر الأخرى باستخدام الكلمات و النصوص، حيث يقدم الباحث الشروح و الأدلة و البراهين في هذا الأسلوب بطريقة كلامية لا يستخدم فيها الرموز الرياضية و لا الرسوم البيانية.

2. الأسلوب الرياضي: Mathematical : و يستخدم هذا الأسلوب الرموز الرياضية و العلاقات الرياضية في شرح الظواهر الاقتصادية و في تفسير حدوثها و في بيان نتائجها، و يمتاز هذا الأسلوب على الأسلوب الوصفي بالدقة و الإيجاز، و في دراسة الظواهر الاقتصادية بهذا الأسلوب يلجأ الاقتصادي إلى صياغة نموذج رياضي للظاهرة المدروسة ثم يقوم بتطبيق القواعد الرياضية في تحليل ذلك النموذج و يتوصل إلى النتائج التي يبحث عنها حول الظاهرة.

3. الأسلوب القياسي: Econometric : و يستخدم هذا النموذج كلا من الرياضيات والإحصاء في دراسة الظواهر الاقتصادية ويمتاز باستخدام البيانات و تحليلها بالاعتماد على طرق تحليل الاقتصاد القياسي بحيث أصبحت النماذج القياسية تستخدم على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية ، ويعتمد الأسلوب القياسي على الحاسوب من أجل معالجة البيانات وتحليلها.

4. الأسلوب البياني Graphical: يعتمد هذا الأسلوب على استخدام الخطوط البيانية و الأشكال البيانية الأخرى مثل الأعمدة البيانية و الأشكال الدائرية وغيرها لتمثيل الظواهر الاقتصادية المدروسة و بيان نسبتها و كذا علاقتها إلى بعضها البعض.

ومن المهم أن نذكر أن إتباع هذا الأسلوب أو ذلك إنما يتعلق بطبيعة الدراسة و بالغاية المرجوة منها و بمدى توفر البيانات حولها و بالخلفية العلمية للباحث و غير ذلك.

ثالثاً:بناء النماذج الاقتصادية الكلية

يعبر النموذج الاقتصادي عن السلوك الاقتصادي الفردي أو الكلي و هو عبارة عن تبسيط للتعقيدات الاقتصادية في الواقع العملي، و في بناء مثل هذه النماذج فإن الاقتصاديين يركزون على ما يعتقدون أنه أهم محدد (أو محددات) للظاهرة محل الدراسة.

فعلى سبيل المثال فإنه عند تحليل مستوى الناتج الكلي يكون من المهم أن نقسم الاقتصاد إلى قطاعات الإنفاق التالية: القطاع العائلي ، قطاع الأعمال،القطاع الحكومي،قطاع العالم الخارجي، و بمجرد أن يتحدد السلوك الانفاقي لكل من هذه القطاعات يتمكن الاقتصادي من التنبؤ بمستوى الطلب.

1. المعادلات أو الدوال : يُعبّر عن النموذج الاقتصادي رياضيا بمجموعة من الدوال للتعبير الدقيق عن المتغيرات الاقتصادية و العلاقات القائمة بينهم بدلا من استخدام الأسلوب اللفظي أو اللغوي في التعبير عن الظواهر الاقتصادية، ويعتبر الترميز الدالي طريقة موجزة و ملائمة لعرض السلوك الاقتصادي

المفترض كما أنه يعرّف العلاقة الاقتصادية محل الدراسة و يوضح أي من المتغيرات تابع و أيها مستقل،و النموذج الاقتصادي ينقسم إلى عدة معادلات تعريفية و سلوكية و توازنية:

1.1 المعدلات التعريفية: وهي المعدلات التي يمكن تركيبها على أساس تعريف المتغيرات التي تشملها. مثال:

- الدخل المتاح يوزع بين الاستهلاك و Y
الادخار:

2.1 المعادلات السلوكية: وهي التي تبين إتجاه متغير معين نتيجة تغير متغير أخر أو متغيرات أخرى.مثال:

- الاستهلاك تابع للدخل: C

3.1 **المعادلات التوازنية:** : و هي المعادلات التي تبين على تعريف التوازن الخاص لموضوع البحث و يعبر عنها بمساواة.

مثال:

- الطلب الكلي= العرض الكلي
- الادخار= الاستثمار I

2. المتغيرات الداخلية و الخارجية :

يطلق على المتغيرات التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج اسم متغيرات داخلية، أما تلك التي تتحدد قيمتها بقوى من خارج النموذج فيطلق عليها بالمتغيرات الخارجية.

مثال: تتحدد معادلة الاستهلاك بالصيغة $C=60+0.7y_d$ و في الاقتصاد الكلي يتحدد مستوى الدخل من خلال النموذج و عليه فإن ($0.7y_d$) متغير داخلي و المقدار(60) يمثل قوى خارجية طالما أن أثر العوامل غير الدخلية على الاستهلاك غير محدد.

و إقتصادياً يفترض دائما أن معلمات المعادلة ثابتة (أي أن العلاقات الداخلية ثابتة و القوى الخارجية لا تتغير إلا إذا نص على غير ذلك)، و هذا الافتراض إنما يعبر عنه بالقول" **مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها**".

3.أنواع تحليل النماذج : يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من تحليل النماذج وهي :

1.3 التحليل الساكن: هذا النوع من التحليل عادة ما يكون في الفترة القصيرة و هو لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن في الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة و يركز على التحليل اللفظي المؤقت.

2.3 التحليل الحركي: يركز هذا النوع من التحليل على عنصر الزمن و ذلك عند دراسة الظواهر الاقتصادية ، بمعنى أنه يدرس هذه الظاهرة أو تلك وفقا لتغيراتها عبر الزمن.

3.3 التحليل الساكن المقارن: يختص هذا النوع من التحليل بدراسة الظواهر الاقتصادية و علاقتها مع بعضها البعض،دون الاهتمام بالكيفية التي يتم بها الانتقال من نقطة توازن إلى أخرى ، و يعتبر الاقتصادي كينز أبرز من اعتمد على هذا النوع من التحليل.

4. شرط التوازن:يشمل بناء النموذج الاقتصادي عادة كذلك على شرط التوازن أي الذي يكون فيه النموذج في حالة توازن، و شرط التوازن هذا يمثل حالة التوازن بين القوى المضادة و القوى المتعارضة فمثلا في الاقتصاد الكلي فإن التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي و العرض الكلي في توازن، فعدم التوازن إنما يدل على الاختلال ، و تغير في الأوضاع الجارية.

رابعاً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

الهدف الأساسي للنظرية الاقتصادية هو معالجة المشاكل الاقتصادية على مختلف المستويات و إيجاد الحلول الملائمة لها و التخفيف من حدتها ، تلك المشاكل التي أصبحت تدخل في إطار السياسة العامة للدولة ، و بصورة عامة يمكن القول بأن أهداف دراسة الاقتصاد الكلي تتمثل فيما يلي:

1. الاستخدام التام: المقصود هنا بالاستخدام التام لا يعني أو يرتبط مباشرة باستخدام عنصر العمل فقط و إنما يشمل جميع عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال ، الأرض ، التنظيم ، إذ من الممكن أن تجد بطالة سواء في عنصر رأس المال أو الأرض او غيرها.

2. استقرار المستوى العام للأسعار: من الأهداف الأخرى للاقتصاد الكلي أو للسياسة الاقتصادية العامة للدولة هو العمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار،لأن عدم الاستقرار يؤدي إلى

الفوضى في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع، لأن ارتفاع الأسعار يلحق ضررا بفئات اجتماعية بينما تستفيد منه فئات أخرى.

3. **النمو الاقتصادي**: يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات، و كلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. أما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الاقتصاد فإن ذلك يعني تدهور المستوى المعيشي و هذا هو الحال بالنسبة للدول النامية.

4. **عدالة توزيع الدخول**: من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة، و هذا يتحقق عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم و جهودهم تطبيقا لشعار " لكل حسب عمله".

5. **التوازن الخارجي**: من الأهداف الأخرى للنظرية الاقتصادية الكلية هو العمل على تحقيق التوازن الخارجي للدولة،و بمعنى أخر تحقيق التوازن بين قيمة صادراتها و قيمة وارداتها.

قائمة المراجع المعتمدة:

1. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الأساسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1999.
2. جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
4. يوجين ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر،مصر،1974.
5. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2007.
6. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، 2005.
7. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة، الطبعة 01، الأردن ، 2007.
8. عقبة عبد اللاوي، التحليل الاقتصادي الكلي، حسابات الناتج الوطني، سلسلة محاضرات و تمارين مقدمة إلى طلبة سنة ثانية ل .م. د ، جامعة الوادي، السنة الدراسية 2007_2008.
9. هاني عرب، تبسيط مبادئ الاقتصاد الكلي، 2006 ، كتاب منشور على الموقع الالكتروني : www.rssers.com
10. فؤاد محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار اجنادين للنشر و التوزيع، الطبعة1، السعودية،2007.
11. عبد الرحمان سيرب أحمد، و آخرون، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. Michael rockinger, macroeconomie, ellipses edition, paris, 2000.
13. David andalfaho, macroeconomic theory and policy, usa, 2005.